

جميل هلال

هزيمة الأنظمة وصعود المقاومة

أدخلت هزيمة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ تغييرات جذرية على خريطة المنطقة السياسية، لم تتوقف تداعياتها حتى اللحظة، لكنها هيأت لولادة حركة مقاومة فلسطينية اختلفت من حيث تكوينها القيادي وقاعدتها الاجتماعية عن الحركة الوطنية الفلسطينية التي انهزمت في سنة ١٩٤٨.

ومنها كذلك ما شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وخصوصاً منذ منتصف العقد الماضي، من تفكك وترهل وانقسام، وما تولّد لدى فئات فلسطينية واسعة من غياب الجدوى ممّا هو قائم سياسياً، ومن تراجع القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو إلى شأن فلسطيني، واختزال فلسطين إلى جزئها الذي احتل منذ سنة ١٩٦٧، واختصار السياسة الفلسطينية إلى التنافس بين سلطتي حكم ذاتي إداري على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لن أعود إلى ما كتبه آخرون، وهم أكثر، عن أسباب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومنهم صادق جلال العظم (الذي عُرف كتابه "النقد الذاتي بعد الهزيمة" على نطاق واسع)، ومهدي عامل ونديم بيطار وحليم بركات ومحمد حسنين هيكل وغيرهم. يكفي القول هنا إن سيرورة الأوضاع في العالم العربي خلال الخمسين عاماً الماضية لا تشي بأن الدروس والعبر استخلصها القائمون على الأوضاع العربية من مراجعة أسباب تلك الهزيمة وحيثياتها، أو باعتمادهم

لا شك في أن نهوض حركة المقاومة الفلسطينية، وائتلافها في إطار منظمة التحرير، واعتمادها المقاومة الشعبية، أمور استفادت كلها من المناخ الشعبي الذي ولّده هزيمة حزيران/يونيو المدوية. لكن سر نجاح حركة المقاومة الفلسطينية استند إلى نجاحها في تمثيل الإرادة الوطنية لشعب مشرد ولاجئ ومحتل وتوّاق إلى التحرر، وفي كسب مساندة الشعوب العربية ودعم القوى اليسارية والنيرة في العالم، الأمر الذي يفسر لماذا كسبت منظمة التحرير بسرعة اعترافاً عربياً وأمماً كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (سنة ١٩٧٤)، ومكّنها من طرح قضية فلسطين كقضية العرب الأولى، ومن إدراجها في رأس قضايا التحرر الوطني في العالم.

إن العودة مؤخراً إلى طرح أسباب توالد الهزائم العربية بعد حزيران/يونيو ١٩٦٧، يبرره فشل الانتفاضات العربية التي طالبت بالحرية والخير والكرامة، والتي شهدتها عدة عواصم ومدن عربية في الأعوام الأولى من العقد الحالي،

إن الانتباه إلى ما سبق أمر مهم لعملية تأسيس الديمقراطية السياسية، ولتوسيعها كي تشمل الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ذلك بأن غياب الديمقراطية (ككتدابير مشاركة الفرد في انتخاب مسؤوليه وفي تقرير مصيره، وكقيم تعلّي من شأن الحرية والمساواة) هو من أسباب تفجر الحروب الأهلية واستدعاء الاعتداءات والتدخلات الخارجية وما رافق ويرافق ذلك من تدمير وخراب وتهجير.

بعد هزيمة حزيران/يونيو، طرحت حركة المقاومة الفلسطينية على نفسها، في أعوامها الأولى، هدف تحرير فلسطين، وأعلنت من شأن الكفاح المسلح، ومنحت اللاجئ هوية الإنسان المناضل، ورفعت شعار دولة ديمقراطية علمانية على أرض فلسطين التاريخية لليهود الإسرائيليين ولجميع الفلسطينيين على قدم المساواة. لكنها تكاسلت عن تحويل الشعار إلى برنامج سياسي لجميع الشعب الفلسطيني، بحيث يستميل قوى داخل إسرائيل وتتفهمه قوى إقليمية ودولية، وذلك لعدة اعتبارات، منها: لم يجد الشعار صدقاً مشجعاً بين أوساط اليهود في إسرائيل، وخصوصاً بعد انتصارها العسكري الساحق في سنة ١٩٦٧؛ أن قضية الدول العربية بعد حرب حزيران/يونيو باتت استعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل في تلك الحرب استناداً إلى القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن؛ أن منظمة التحرير دخلت اعتباراً من أوائل سبعينيات القرن الماضي في صراعات دامية مع الأنظمة العربية التي وجدت أن تمركز المقاومة على أرضها يتناقض مع مفهومها للسيادة، وخصوصاً السيطرة العسكرية والأمنية. ومن هنا جاءت الصدامات المسلحة بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ثم تورطها في حرب أهلية في لبنان، ودخولها مع حليفاتها الحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة مع سورية التي دفعت بقواتها إلى لبنان في سنة ١٩٧٦، وعودة المجابهات مع القوات السورية في لبنان في سنة ١٩٨٣ بعد

سياسات اجتماعية وسياسية وثقافية لمنع تكرار الهزيمة.

أعتقد أن كثيراً ممّا كُتب عن هزيمة حزيران/يونيو بُني على افتراض وجود سلوك نمطي واحد وعقل جمعي خاص بالعرب؛ ولذا كان الحديث عن "الذهنية" السائدة في المجتمعات العربية آنذاك، وقد حُدد منها: الجهل بالذات والآخر؛ سيادة عقلية قدرية وسلطوية؛ غياب مفهوم المواطنة؛ هيمنة الولاء للعائلة والقبيلة والطائفة والمجتمع المحلي؛ حضور واسع للفهولة كنمط سلوكي؛ الميل إلى تسويغ إعفاء الذات من المسؤولية؛ تحميل قوى خارجية (الإمبريالية والاستعمار وإسرائيل) اللوم دائماً على كل تقصير أو عجز ذاتي؛ أي أن بنية المجتمعات العربية من حيث أشكال اللامساواة البنوية السائدة فيها، وآليات إنتاجها وإعادة إنتاجها داخل كل مجتمع، وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، لم تنل اهتماماً كافياً في تحليل أسباب الهزيمة. إن غياب تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم والعمل والعلاج والتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في المجتمعات العربية، أرسى ووسع من ظواهر الحرمان والإفقار والبطالة والفساد، ومنح نخباً (طبقية؛ عائلية؛ طائفية؛ جهوية؛ إثنية) امتيازات سلطة وثروة ونفوذاً، وبالتالي قدرة غير منضبطة على ممارسة الاستبداد.

كما غاب عن عدد وافر من مراجعات أسباب هزيمة حزيران/يونيو، التدقيق في أدوات التغيير السياسي والاقتصادي - الاجتماعي والثقافي لمصلحة التركيز المبالغ فيه على سمات الدولة القائمة، من دون الالتفات إلى دور (أو غياب دور) الأحزاب والاتحادات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية والثقافية في عمليات التغيير، ومن دون الانتباه إلى أهمية تكريس استقلالية الحقل السياسي عن الحقل الديني، واستقلالية الحقل الثقافي عن كليهما، ولا إلى أهمية الفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية.

إخراج منظمة التحرير من لبنان بعد اجتياحه من إسرائيل وحصار العاصمة بيروت في صيف سنة ١٩٨٢.

حرب ١٩٧٣ تقود إلى هزيمة سياسية

بعد وفاة عبد الناصر في سنة ١٩٧٠، تولّى أنور السادات رأس السلطة في مصر، وياشر تبني أجندة إسلامية يواجه بها الناصرية واليسار. واتضح لاحقاً أن شئ السادات حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كان هدفه تحريك المفاوضات مع إسرائيل التي وقّع السادات مع رئيس حكومتها مناحم بيغن اتفاق كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، وهو الاتفاق الذي أخرج مصر، كأكبر دولة عربية وكقوة عسكرية وكمركز ثقل سياسي وثقافي في العالم العربي، من حالة مواجهة إلى حالة سلام مع إسرائيل. وكان من تداعيات حرب تشرين الأول/أكتوبر، توليد طفرة في أسعار النفط الذي جُير جزء من عائداته الهائلة لتمويل حركات إسلامية أصولية في المنطقة وخارجها، استهدفت إضعاف التيارات اليسارية والديمقراطية الليبرالية في العالم العربي، وخلخلة علاقاته مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يُعدّ القوة الأكبر في مواجهة الولايات الأمريكية، ولذا شهدت العقود الأخيرة تنامياً لتيارات أصولية وجهادية إسلامية عديدة. وتزامن توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بنظام الشاه الموالي للولايات المتحدة ولإسرائيل، وهو حدث تاريخي ساهم أيضاً في استنهاض التيارات الإسلامية الأصولية، وفي تراجع اليسار والاتجاهات الديمقراطية الليبرالية على تنويعاتها.

أفقدت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية قوة إسناد عربية لا تعوّض، ومهدت الطريق أمام إسرائيل لاجتياح لبنان في صيف سنة ١٩٨٢، وبمساندة نشيطة

من الولايات المتحدة، فُرض إبعاد منظمة التحرير عن لبنان وبعثرة قواها على عدة بلاد. وهذا الضعف الذي تلا إخراج منظمة التحرير من لبنان دفع بعض العواصم العربية إلى تغذية مزيد من الإضعاف أملاً بالسيطرة على قرار المنظمة لتحسين مواقع تلك العواصم التفاوضية إقليمياً ودولياً، كما أن الانشقاق داخل حركة "فتح" في سنة ١٩٨٣، وما تبعه من انقسام سياسي داخل منظمة التحرير، أشغلا مكوناتها الرئيسية بمفاوضات وترتيبات استعادة وحدتها، وهو ما تم في سنة ١٩٨٧. ففي نهاية تلك السنة انفجرت الانتفاضة الأولى، وكان على قيادة المنظمة، وهي في حالة ضعف وعزلة في تونس، الإشراف على انتفاضة شعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أغنت النضال الوطني الفلسطيني بأشكال مبدعة ومدهشة من المقاومة، لكن تلك الحالة تركت أثراً سلبية على الانتفاضة ليس هنا مجال مناقشتها، فضلاً عن أن اقتحام الإسلام السياسي للحقل السياسي الوطني في تلك اللحظة التاريخية، وتحديده لمنظمة التحرير، لم يساهما في تماسك الحقل الوطني، ولا سيما العزلة السياسية والمالية التي فُرضت على المنظمة بعد حرب الخليج في بداية التسعينيات.

عالم رأسمالي يتوحّش

ساهم انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وما تبعه من احتفاء الرأسمالية الغربية بانتصارها والاندفاع في العولمة بصيغتها النيوليبرالية المدمرة لدولة الرعاية، والمطلقة العنان لحرية السوق ورأس المال الخاص (وتحديداً المالي منه)، كمحدين وموجهين للعلاقات الاجتماعية، في تغذية الحركات الأصولية والقومية المتعصبة والشعبوية اليمينية. واعتمدت النخب الحاكمة في العالم العربي النيوليبرالية كاستراتيجية اقتصادية - اجتماعية - ثقافية، وهو ما تزامن

الضعف العربي يظهرها قرار حكومة إسرائيل، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، بناء مستعمرة جديدة في صلب الضفة الغربية بعد يوم واحد من تجديد التزام القمة العربية بالشروط التي كانت قد طرحتها في سنة ٢٠٠٢ لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بعد ثلاثة أيام من إعلان المبادرة العربية في تلك السنة (٢٠٠٢) اجتاحت الجيش الإسرائيلي مدن الضفة الغربية واحتلتها، وحاصر ياسر عرفات في مقر إقامته في رام الله.

في حزيران/يونيو ١٩٦٧ استكملت إسرائيل احتلالها ما تبقى من أرض فلسطين (علاوة على سيناء والجولان)، ومنها الجزء الذي تسميه إسرائيل "يهودا والسامرة" لارتباطه بجغرافيا الرواية التوراتية التي تسند إليها الصهيونية مسوغها الديني لاستعمارها الاستيطاني لفلسطين. لذا باشرت استعمارها الاستيطاني الذي لم يتوقف لحظة خلال العقود الخمسة الماضية، كما أن احتلال هذا الجزء من فلسطين أوجد سبباً في ظهور مجموعات قومية دينية يهودية متطرفة، وفي توطيد نفوذ المستوطنين في مؤسسات الدولة الصهيونية كافة.

لقد وفر احتلال بقية الأرض الفلسطينية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ لإسرائيل الفرصة كي تعلن ضم القدس الشرقية، وتعتبر القدس الموحدة عاصمتها الأبدية، وتتعامل مع سكانها الفلسطينيين كمهاجرين في مدينتهم، يُمنحون إقامة دائمة، مع الحرص على اعتماد تدابير متنوعة لتغيير التركيبة السكانية والجغرافية للمدينة، شملت مصادرة مساحات واسعة من أراضي القدس وجوارها، وتشديد أحياء يهودية جديدة داخلها، وفرض قيود صارمة على البناء في الأحياء الفلسطينية، في مقابل تشجيع المستوطنين على التمدد في هذه الأحياء، والتميز تمويلياً وخدمانياً، ضد كل ما هو فلسطيني.

ولجأت إسرائيل مع بداية التسعينيات إلى وضع الحواجز العسكرية، واعتماد نظام حصول

مع تراجع دور قوى اليسار والقوى الديمقراطية المستنيرة، وبالتالي تراجع في دور القوى المدافعة عن مصالح الفئات المحرومة والمستغلة والمستثناة في المجتمع. ونتيجة هذه التحولات كلها زادت معدلات البطالة والإفقار في معظم المجتمعات العربية، وكذلك الفوارق الاقتصادية والمعيشية بين المواطنين على أسس طبقية وجهوية وطائفية وإثنية وقومية ونوع اجتماعي، بالترافق مع تعاظم سطوة أجهزة الأمن والاستخبارات وبيروقراطية الدولة وفساد الحياة السياسية والقطاع الخاص.

إن الانتفاضات الشعبية التي تفجرت في أوائل العقد الثاني من القرن الحالي في عدد من الدول العربية هي النتيجة الطبيعية للسياسات التي أشرت إليها، لكن عفوية هذه الانتفاضات، وضعفها على صعيد التنظيم، وعدم بلورة برامج ملموسة لتوليد التغيير الاقتصادي - الاجتماعي لمصلحة القوى المهمشة والمحرومة، وغياب برامج ملموسة لتوليد نظام سياسي ديمقراطي يرفع مصالح وحقوق جميع المواطنين من دون تمييز، بمن في ذلك المرأة والأقليات، أمور مكنت قوى الثورة المضادة، المسنودة من قوى إقليمية ودولية، من إعادة فرض سيطرتها وتجديدها للنظام القديم وإن بوجوه جديدة. غير أن الأوضاع التي ولدت هذه الثورات الشعبية بقيت كما كانت، وبالتالي فإن تواصل إنتاج اللامساواة والفساد والمظالم يُبقي الأوضاع في حالة متفجرة.

دول عربية تتفكك واستعمار

استيطاني يتغول

إن مسارعة قيادات عربية إلى زيارة الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب في واشنطن، على الرغم من اتضاح انحيازه إلى سياسة اليمين الصهيوني المتطرف في إسرائيل وعدائه للإسلام وقضايا التحرر والحدثة، مؤشراً إلى واقع حال النظام العربي الرسمي الراهن. كما أن حالة

شنت عليه ثلاث حروب تدميرية بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وتهدد بشن حرب تدميرية جديدة.

تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية عند احتلالها في سنة ١٩٦٧ مثلما تعاملت مع الأراضي الفلسطينية التي استعمرتها في سنة ١٩٤٨، أي كأرض تقع في نطاق سيادتها بشكل مستديم. ولذا، فإنها تفرض سيطرتها على الأرض والموارد الطبيعية والحياة الاقتصادية، وعلى حركة السكان والسلع، وتمارس الاعتقال الإداري (وهو اعتقال تعسفي تماماً لأنه يتم ويتجدد من دون محاكمة)، وتفرض على سكان الضفة الفلسطينيين المثلث أمام القضاء العسكري الذي يحاكم آلاف الفلسطينيين سنوياً، ومعظمهم من المنطقتين "أ" و"ب" (المنطقتان المفترض أن تكونا تحت السيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية) في الضفة الغربية، فضلاً عن هدم بيوت أسر كعقوبة لأي فلسطيني يقاوم الاحتلال، أو كإجراء لحصر ممارسة النشاط العمراني الفلسطيني ضمن مناطق مقيدة بمخططاتها التوسعية.

استثمرت إسرائيل اتفاق أوسلو في مواصلة سياستها تجاه الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ لتوليد وهم أن السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن واقع الفلسطينيين في هذه الأراضي، في حين أن لا قرار تأخذه السلطة مهما يكن صغيراً إلا ويستدعي موافقة إسرائيلية، علنية أو ضمنية. إن أهمية وجود سلطة فلسطينية بالنسبة إلى إسرائيل قائمة على كون الأولى هي من يتحمل تكلفة احتلالها لهذه الأراضي، وأن السلطة هي المسؤولة عن الإنفاق على خدمات التعليم والصحة وعلى البنية التحتية في المنطقتين "أ" و"ب"، عبر ما تتلقاه من تحويلات ومساعدات خارجية، وما تجنيه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة من المواطنين، ومستندة أيضاً إلى كون السلطة أخذت على عاتقها توفير الحماية للإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون، وهذا هو مغزى التنسيق الأمني.

الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية وقطاع غزة على تصاريح لدخول القدس. وزاد بناء جدار الفصل العنصري (بُدىء في سنة ٢٠٠٢) في القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، كما أدى إلى فصل ثمانية أحياء مقدسية عن المدينة بعد أن باتت على الجانب الآخر من الجدار، مع الاستمرار في إلزام سكانها تسديد الضرائب من دون أن توفر لهم الخدمات التي توفرها للأحياء اليهودية.

وعندما أخلت إسرائيل مستعمراتها داخل قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اعتبرت أنها أنهت احتلالها لقطاع غزة، وهي، خلافاً للقانون الدولي، لا ترى أن حصارها التام للقطاع أرضاً وجواً وبحراً (منذ عشرة أعوام)، وإحكامها قبضتها الأمنية والعسكرية والاقتصادية عليه، وتقييدها حركة السكان والسلع منه وإليه، إنما هو احتلال وفرض عقوبة جماعية، وممارسة لشكل من أشكال الإبادة الجماعية المتدرجة. فقد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لسنة ٢٠١٥، إلى أن قطاع غزة مرشح لأن يصبح مكاناً غير قابل للحياة البشرية في سنة ٢٠٢٠ إذا ما استمر وضعه على ما هو عليه، وبعد أن تجاوزت نسبة البطالة فيه ٤٤٪، وحيث يعاني ما لا يقل عن ٧٢٪ من السكان غياب الأمن الغذائي، بينما تعتمد نسبة عالية منهم على المساعدات الإنسانية، فضلاً عن أن البنية التحتية والخدمات العامة باتت في وضع مزرٍ، إذ إن ما يزيد على ٩٥٪ من مياه الأنابيب لم يعد صالحاً للشرب، كما أن الكهرباء لا تتوفر إلا بضع ساعات يومياً. ومن هنا، لا يختلف وضع قطاع غزة عن معسكر اعتقال يضم قرابة مليونين من البشر له سبع بوابات (معايير) تسيطر إسرائيل عليها سيطرة تامة، باستثناء بوابة رفح المخصصة للمغادرين والوافدين من مصر، علاوة على أنها تسيطر سيطرة تامة، على سماء القطاع ومياهه الإقليمية، وتتحكم في علاقاته التجارية والاقتصادية الخارجية، وهي

تفكيك آليات إنتاج اللامساواة والتمييز والاستبداد وسيطرة نخب صغيرة على القرار الوطني السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وجوهره، فلسطينياً، الحاجة إلى إعادة بناء الحركة السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية تمثيلية جامعة، وتخطي حالة إنكار غياب فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة لا تفرط في حق العودة. لقد عرّض الجري وراء سراب اتفاق أوسلو التجمعات والمجتمعات والجاليات والمخيمات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية وخارجها لأشكال من الانكشاف المرعب رأينا أمثلة صادمة له في العقدين الأخيرين في التجمعات الفلسطينية كافة.

ليس في الأفق ما يؤشر إلى قرب التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تتجاوز صيغة حكم ذاتي إداري بئس على "معازل" محاصرة بمستعمرات صهيونية وطرق التفافية للمستوطنين وحواجز عسكرية إسرائيلية دائمة وطارئة. أي ليس في الأفق ما يشي بقيام - على المدى المنظور - دولة فلسطينية قادرة على ممارسة السيادة على شبر واحد من أرض فلسطين وإن سُمح لها بأن ترفع العلم الفلسطيني، وأن تعزف النشيد الوطني وتستقبل زوارها الرسميين بالبساط الأحمر، فالسلطة الفلسطينية تقوم بهذا كله الآن. كما لن يغير من واقعها الفعلي، اعتمادها جميع مسميات الدولة السيادية، كما تفعل الآن. أمّا مكونات الشعب الفلسطيني خارج الضفة والقطاع، فسيحظر على الدولة العتيدة التكلم باسمهم، لأن "التسوية" التي يُهيأ لها ستشترط إنهاء جميع المطالب بما فيها حق العودة.

لقد استُغلت المفاوضات الثنائية لتعميق الاستعمار الاستيطاني وترسيخ نظام الأبارتهايد وبناء المعازل، ولتهويد القدس والتغطية على الاعتقال التعسفي والإذلال اليومي على الحواجز واقتحامات المدن والقرى والبيوت، ولذا علينا التخلص نهائياً من زيف الوعي بقدرة

مع وصول اتفاق أوسلو إلى طريق مسدود، وتواصل الانقسام والتفكك في الحركة السياسية الفلسطينية، تفاقم تغول اليمين الإسرائيلي الديني والقومي الأصولي في ممارساته ليس فقط تجاه الأراضي التي احتُلت في سنة ١٩٦٧، بل أيضاً تجاه تلك التي احتُلت في سنة ١٩٤٨. وهذه الممارسات يحركها تعميق غرس سيطرة إسرائيل على أرض فلسطين، وحشر سكانها الأصليين في معازل، وقضم ما صُنّف بالمنطقة "ج" وغور الأردن، فضلاً عن الكتل الاستيطانية والقدس، وإتاحة حكم ذاتي إداري للسلطة الفلسطينية - تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والهيمنة الاقتصادية - على معازل سكانية فلسطينية.

ما يخشاه بعضنا هو أن يقود التوهّم بأن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة مستعدة لأن تأخذ موقفاً منصفاً تجاه الشعب الفلسطيني، السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات قاسية تجاه قطاع غزة باعتبارها إجراءات ضاغطة على حركة "حماس" تهدف إلى استعادة سيطرتها على القطاع. وهذه الإجراءات، إذا أُتخذت، ستفاقم البؤس والشقاء للأغلبية العظمى من السكان، لكنها لن تمس بسلطة حركة "حماس"، ولن تدفعها إلى التخلي عن سلطتها لمصلحة سلطة حكومة توافق وطني تقودها حركة "فتح"، وهذا أمر لن يقود سوى إلى مزيد من تهميش القضية الوطنية الفلسطينية وتشوشها.

صناعة وعي جديد

نحن بحاجة إلى وعي جديد بعد خمسين عاماً على هزيمة حزيران/يونيو وما تلاها من هزائم وكوارث ودمار، وبعد هذا الكم كله من الاستعمار الاستيطاني وبناء المعازل والاعتقال والتمييز العنصري، وبعد ربع قرن من إنكار الكارثة التي أورتنا إياها اتفاق أوسلو. وعيٌ جوهره، عربياً، الوعي بالحاجة الماسة إلى

والسياسية والإنسانية، وكذلك أن يخاطب يهود إسرائيل ويقنعهم بأنهم لن يكونوا أحراراً ما دام الاحتلال والتشريد والتطهير العرقي والتمييز تمارس من طرفهم ضد الشعب الفلسطيني، وما دامت الصهيونية كحركة عنصرية هي المهيمنة في مجتمعهم.

هذا قد يعني رفض تقسيم فلسطين إلى دولتين، ويفترض بناء وطن تعددي قائم على المساواة والإنصاف للجميع، وعلى حق كل مشرد من الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في التعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي.

هذا ما حاولت منظمة التحرير طرحه غداة هزيمة حزيران/يونيو، لكنها لم تحوله إلى مشروع سياسي ديمقراطي نضالي، وإلى بديل تحرري وتقدمي إنساني من المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني العنصري. إن الخطوط الأولية لهذه الرؤية تطرحها حركة المقاطعة لإسرائيل (BDS)، لكنها مبادرة بحاجة إلى استكمال كي تتحول إلى رؤية ديمقراطية تقدمية بديلاً من مشروع الدولة اليهودية الواحدة العنصري، ومن مشروع الدولة الإسلامية الواحدة الإقصائي، ومن مشروع "حل الدولتين" الذي يشكل غطاء لدولة الأبارتهايد الصهيونية الواحدة.

ولعل في إضراب الأسرى في السجون الإسرائيلية عن الطعام الذي بدأ في أواسط نيسان/أبريل الماضي، والتفاعل والتضامن الواسع مع نضالهم، ما يبشر بعودة الوعي إلى السياسة الفلسطينية، وما يحث على الحاجة إلى تنويع فعل المقاومة ضد الاحتلال ومستوطنيه، وإلى خلق حالة نهوض جديدة في مواجهة محاولات شيطنة النضال الوطني الفلسطيني ووصمه بالإرهاب. ■

المفاوضات على توصيلنا إلى حل، واستبدالها بالثقة بأن لا قوة قادرة على أن تلزم الشعب الفلسطيني بقبول تسوية فصلها دولة استعمارية عنصرية متوحشة، وترعاها إمبراطورية هي الأشرس والأقل أخلاقية في التاريخ المعاصر.

نحن بحاجة إلى وعي جديد تستدعيه المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية والإقليم والعالم في العقود الأخيرة، وما دخل على حقل السياسة الفلسطينية من تبدلات طالت تكوين وأهداف قواه السياسية والاجتماعية والثقافية، وعلاقات هذه بعضها مع بعض ومع قوى خارجية.

ليس لدى الحركتين السياسية والثقافية الفلسطينية ما يبرر التردد في توليد رؤية كفاحية جديدة بمختلف أبعادها، فمقولة إن موازين القوى لا تسمح بتجاوز مطلب إقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، هي دعوة إلى انتظار ما يتيح به ميزان القوى القائم، متجاهلة أن العديد من التحولات ذات الأثر والقيمة في العالم (بما فيها في المنطقة العربية) تم بصورة معاكسة لما تقترحه موازين القوى المرئية في حينه. وهذا الأمر يسري على انطلاق الثورة الفلسطينية في الستينيات. ولهذا يجب التمعن في مدلولات فشل ربع قرن من المفاوضات المباشرة مع إسرائيل من أجل قيام دولة مستقلة على حدود الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، كما يجب عدم التفريط فيما امتلكته الثورة الفلسطينية من تفوق أخلاقي يمثله نضال الشعب الفلسطيني، ومن قيم تحررية وانعتاقية، وهي القيم التي يتعين على الرؤية الفلسطينية الجديدة تجسيدها. ويتوجب على الوعي التحرري الجديد أن يتلمس حقوق جميع الفلسطينيين ومصالحهم، وما لحق بهم من ظلم وإنكار لحقوقهم التاريخية